A

ويبـــو

WO/GA/34/4
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : ٢٠٠٧/٨/٣٠

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

الجمعية العامة للويبو

الدورة الرابعة والثلاثون (الدورة العادية الثامنة عشرة)
جنيف، من ٢٤ سبتمبر/أيلول إلى ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧

التقرير السنوي الموجز لمدير
شعبة التدقيق الداخلي والرقابة

وثيقة من إعداد الأمانة

١- تحتوي هذه الوثيقة على "التقرير السنوي الموجز لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة". وترد في مرفق التقرير نسخة عن سياسة الويبو بشأن التقييم التي أقرّها المدير العام مؤخرا.

٢- *إن الجمعية العامة مدعوة إلى الإحاطة علما بالتقرير السنوي الموجز لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة وبسياسة الويبو بشأن التقييم.*

[يلي ذلك الملحق]

الملحق

التقرير السنوي الموجز
لمدير
شعبة التدقيق الداخلي والرقابة

من ١ يوليه/تموز ٢٠٠٦ إلى ٣٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٧

أولا – معلومات أساسية

١- أنشئت شعبة الويبو للتدقيق الداخلي والرقابة في شهر مايو/أيار ٢٠٠٠. وكانت ولايتها الأصلية تشمل وظيفة مراجعة الحسابات الداخلية ووظيفة التقييم. وكانت تعمل أيضا بوصفها جهة اتصال غير رسمية لأغراض التحقيق والفحص. وعقب موافقة الجمعية العامة على ميثاق الويبو للتدقيق الداخلي في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، أدمجت وظيفتا التحقيق والفحص صراحة ضمن ولاية الشعبة بموجب أحكام ميثاق التدقيق الداخلي. ووظيفة الشعبة هي ضمان الرقابة الداخلية الفعالة في الويبو. ورسالتها هي العمل باستقلالية على فحص أنظمة الويبو وإجراءاتها الخاصة بالرقابة والأعمال وتقييمها والتقدم بتوصيات من أجل تحسينها بما يمكنها من توفير الضمان والمساعدة للإدارة والموظفين في أداء مهماتهم بكفاءة وتحقيق رسالة المنظمة وأهدافها.

٢- ويتعين على المدقق الداخلي بموجب المادة ٢٣ من ميثاق التدقيق الداخلي أن يقدّم تقريرا سنويا موجزا إلى المدير العام وصورة منه إلى مراجع الحسابات الخارجي عن الأنشطة المنجزة والتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات. ويقدَّم ذلك التقرير الموجز أيضا إلى الجمعية العامة، ويتاح للجنة التدقيق كي تطلع عليه. وتعدّ الشعبة أيضا تقريرا داخليا مقتضبا مرة كل أربعة أشهر بهدف إطلاع المدير العام على أنشطة الرقابة المنجزة والمقرّرة. ويتعين على الشعبة أيضا تقديم عرض دوري (الفقرة ٢٢ من ميثاق التدقيق الداخلي) إلى لجنة البرنامج والميزانية وقد تم ذلك لأول مرة في سنة ٢٠٠٧. ويساعد ذلك على ضمان الشفافية والمساءلة في أنشطة الشعبة.

ثانيا – موجز لأنشطة الرقابة الداخلية

٣- يرد فيما يلي موجز لأهم أنشطة التدقيق الداخلي والرقابة خلال الفترة موضع التقرير:

(أ) <u>التدقيق الداخلي</u>

– استكمل في أغسطس/آب استعراض نظام المشتريات الجديد وإجراءاتها. وبدأ العمل مؤخرا على إعداد دفاتر المخاطر وإدارة المخاطر في مشروع البناء الجديد؛

– واقتُرحت بعض التغييرات على ميثاق التدقيق الداخلي وفقا لما تقتضيه المادة ٢٨ من الميثاق وسوف يستعرضها الفريق العامل المعني للبرنامج والميزانية. وأي تغييرات يوافق عليها الفريق العامل ستحال إلى الجمعية العامة للموافقة عليها؛

– ويجري العمل حاليا على إعداد مشروع دليل للتدقيق. وقد أعدّت وثائق التدقيق المعيارية الخاصة بإخطار الزبون بالالتزام والخطة المفصلة لمهمة التدقيق والبرنامج المفصل للتدقيق وتقييم الخطر بشأن كل تدقيق على حدة وإطار إعداد تقارير التدقيق. ويجري حاليا اختبار ذلك كله في دراسات التدقيق المذكورة أعلاه؛

– وأعدّت اقتراحات بشأن منهج التدقيق في مشروع البناء الجديد من أجل استيفاء المقتضيات التي حددتها لجنة التدقيق فيما يتعلق بتوفير معلومات دورية بشأن التدقيق الداخلي في هذا المشروع المهم.

(ب) <u>التحقيق</u>

– استُكمل تحقيقان خلال الفترة موضع التقرير ولا يزال تحقيق آخر جاريا. ويتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ ذلك التدقيق الجاري على أساس استرداد التكلفة؛

– ويتعين على الشعبة أن تجري تحقيقا في أية قضية تقبل أن تنظر فيها هيئة التظلمات المشتركة. وهناك تحقيق جار حاليا وسينفّذه متعاقدون متخصصون تحت إشراف الشعبة؛

– وشُرع في أعمال مفصلة من أجل إنشاء نظام للكشف والإعلان عن المسائل المالية وتضارب المصالح؛

– وابتدأت بعض الأعمال من أجل وضع إطار مفصل ودليل تطبيقي بشأن وظيفة التحقيق في الويبو.

(ج) <u>الفحص</u>

– ابتدئ فحص بشأن استعراض أنظمة الويبو للنزاهة وأخلاقيات العمل. ومن المرتقب استكماله في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧. وسيجري بعين ناقدة استعراض وفحص للمواطن التي يمكن فيها تحسين إجراءات الويبو المعمول بها في يتعلق بالنزاهة وأخلاقيات العمل، ويمكن على وجه الخصوص زيادة تكاملها وفعاليتها وقدرتها الرادعة. وستُعدّ اقتراحات مفصلة وعملية ترمي إلى تعزيز أنظمة الويبو وإجراءاتها بما يتمشى والممارسات الحسنة للأمم المتحدة وغيرها من الممارسات الحسنة المقبولة على الصعيد الدولي. وسيوضع مشروع الخطوط العريضة لبيان نظام الويبو بشأن النزاهة وأخلاقيات المهنة. وسيشمل الفحص أيضا نصائح عملية ومحددة حول إنشاء نظام للتبليغ في الويبو.

(د) <u>التقييم</u>

– تولت فرقة عمل جمعها المدير العام خصيصا لاستكمال سياسة الويبو بشأن التقييم بالاستناد إلى مشروعات النصوص التي أعدّتها الشعبة. ووافق المدير العام على السياسة (انظر مرفق هذه الوثيقة). وأعدّت السياسة وفقا لأفضل الممارسات الدولية مع

مراعاة القواعد والمعايير المتّبعة في التقييم في منظومة الأمم المتحدة[1]. وستقدّم الآن دعمها من أجل التطوير الكامل لأنشطة التقييم في الويبو وستحرص على تعزيز ممارسات التقييم كي تصبح متوافقة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وستتيح السياسة العامة إطار عمل جامع يشمل التخطيط والتنفيذ في مجال التقييم والاستعانة بالمعلومات التقييمية ذات القيمة المضافة في عملية اتخاذ القرار بغية تحسين الأنشطة الجارية والمقبلة في إطار النظام التي تتّبعه الويبو والمعتمد على الإدارة القائمة على النتائج. وسيأتي كل من سياسة الويبو بشأن التقييم وتوفير التقييم المستقل (من قبل الشعبة) والتقييم الذاتي (من قبل المسؤولين على البرامج والمشروعات) في الوقت المناسب كما ستكون لذلك كله أهمية خاصة في سياق مقتضيات التقييم في إطار جدول أعمال الويبو الجديد بشأن التنمية. وفي جدول أعمال التنمية، قد حدّدت الدول الأعضاء بصراحة أهمية التقييم في المساعدة على تنفيذ الأنشطة الإنمائية بكفاءة وفعالية؛

– وتم إعداد التقرير عن أداء برنامج الويبو لسنة ٢٠٠٦. وعرض التقرير على لجنة البرنامج والميزانية التي اجتمعت في شهر يونيه/حزيران؛

– وأسديت المشورة وقدِّم الدعم لإعداد بيانات البرنامج وإطار النتائج لوثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كعضو من فرقة العمل للبرنامج والميزانية.

ثالثا – أعمال الرقابة الأخرى

المشورة بشأن التدقيق والرقابة

٤- أسدت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة المشورة بشأن مختلف القضايا وفقا لتعريف التدقيق الداخلي ومواصفاته الواردة في ميثاق التدقيق الداخلي. ومن بين تلك القضايا: إدارة المخاطر ونظام الإنذار الخاص بالمشتريات والإدارة القائمة على النتائج والتخطيط الاستراتيجي وإجراءات الرقابة الداخلية والفعالية من حيث التكلفة والامتثال للوائح المنظمة وأنظمتها المعنية. ومن المرتقب أن تزيد حصة عمل الشعبة في هذا المضمار بقدر كبير في فترة السنتين المقبلة كي تتناول التطورات المهمة في أنظمة الويبو على نحو ما يلي:

(أ) اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)، ولا سيما الحاجة إلى بيان محدّد من الإدارة بشأن ضمان الضوابط؛

(ب) ومواصلة تطوير إجراءات إدارة المخاطر، لا سيما على المستوى المؤسسي؛

(ج) واعتماد نظام حاسوبي ومتكامل للتخطيط لموارد المنظمة؛

---

(1) كما اعتمدها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في اجتماعه السنوي الذي انعقد في أبريل/نيسان ٢٠٠٥.

(د) واعتماد صيغة جديدة لنظام الويبو المالي ولائحته وتنفيذها، بما في ذلك أكثر فعالية وكفاءة للمراقبة الداخلية الحديثة؛

(هـ) وزيادة الاستثمار في أنظمة الويبو الحاسوبية وتحديثها، لأغراض الأعمال الإدارية وأنشطة الملكية الفكرية؛

(و) وإجراء أعمال التطوير وأنشطة التنفيذ المترتبة على تقرير التقييم الشامل لمؤسسة برايس–وترهاوس كوبرز؛

(ز) وبذل الجهود لضمان امتثال الويبو لمقتضيات الإدارة والتدقيق والتقييم الخاصة بصناديق الاتحاد الأوروبي ومشروعاته.

لجنة التدقيق

٥- أقرّت الجمعية العامة للويبو في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ إنشاء لجنة الويبو للتدقيق[٢]. وانعقدت الدورات الثانية والثالثة والرابعة للجنة التدقيق خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وكذلك مختلف اجتماعات اللجنة التي خصصت للإشراف على مشروع التقييم الشامل لموارد المنظمة وتقرير مؤسسة برايس–وترهاوس كوبرز ومشروع تشييد البناء الجديد. وحضر أعضاء لجنة التدقيق اجتماعات الفريق العامل للجنة البرنامج والميزانية واجتماعات لجنة البرنامج والميزانية. وقدّمت الشعبة الدعم الإداري والخدمات المكتبية للجنة وفقا لمقتضيات ميثاق التدقيق الداخلي المعمول به حاليا.

مراجع الحسابات الخارجي

٦- تواصلت علاقات التعاون والتنسيق المهنية والعملية المرضية مع مراجع الحسابات الخارجي.

أمين المظالم

٧- خلال الفترة قيد الاستعراض، تعاون المدقق الداخلي وأمين المظالم واجتمعا على نحو دوري لضمان حسن التنسيق وتفادي أي ازدواجية ممكنة في العمل. وكان لتبادل وجهات النظر والمناقشات دور مساعد ومفيد في ضمان الفعالية في تنفيذ وظيفتيهما المنفصلتين والمستقلتين.

قائمة إجراءات متابعة التوصيات الخاصة بالرقابة الداخلية والخارجية

٨- يخضع تنفيذ كل توصيات الرقابة من قبل المسؤولين في الويبو للمتابعة الدورية. وتجري شعبة التدقيق الداخلي والرقابة تلك المتابعة بطرق ثلاث هي:

"١" في بداية كل تدقيق جديد، يجرى استعراض لتنفيذ التوصيات السابقة؛

---

(٢) الوثيقة A/41/10 بعنوان " اقتراح لإنشاء لجنة للويبو معنية بالتدقيق".

"٢" ومن خلال الاستعراض والتحديث الدوريين من قبل المسؤولين في المنظمة لجدول بيانات بقوائم "تنفيذ توصيات الرقابة" وإحالته إلى لجنة التدقيق لاستعراضه. وتتولى الشعبة تنسيق ذلك لفائدة لجنة التدقيق؛

"٣" وكإجراء سنوي محدد لهذا التقرير السنوي بغية إطلاع المدير العام والجمعية العامة على التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة من قبل المسؤولين في الويبو.

٩- وقد خضع جدول البيانات الذي يحتوي على قوائم بكل التوصيات التي لم تنفذ بعد فيما يتعلق بأنشطة الرقابة في الويبو للتحديث والاستعراض على نحو دوري خلال الفترة موضع التقرير. وتفحص لجنة التدقيق الآن جدول البيانات مرة في كل اجتماعين من اجتماعاتها العادية. وخلال الفترة المعنية، طُلب من المسؤولين عن البرامج إضافة مزيد من المعلومات إلى القوائم المتعلقة بأنشطة التنفيذ والجداول الزمنية للأنشطة التي تقع تحت مسؤوليتهم. وقد تم أيضا بصورة خاصة تحديد مديري الويبو المسؤولين أمام المدير العام على تنفيذ التوصيات المتعلقة بالرقابة وتحديد مسؤولياتهم بدقة من خلال القوائم المذكورة آنفا.

١٠- وفي تاريخ هذا التقرير، لا يزال التنفيذ التام لإحدى وثلاثين توصية غير مكتمل. وتتعلق ١٥ توصية منها بتوصيات جديدة أضيفت خلال الفترة. ومن بين التوصيات المتعلقة بالفترات السابقة، فإن التوصيات المتعلقة بزيادة الموارد اللازمة لتعزيز الرقابة الداخلية في الويبو هي التي تأخر تنفيذها بدرجة خطيرة جدا. وأما توصيات مراجع الحسابات الخارجي فقد ظلت تنفذ تدريجيا خلال الفترات ولكن خمس توصيات منها ظلت دون تنفيذ لأكثر من سنة. وعملا بمقتضيات الفقرة ٢١ من ميثاق التدقيق الداخلي، أعدّ تقرير للمدير العام بشأن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي وستوجّه نسخة عن التقرير أيضا للجنة التدقيق في اجتماعها المقبل.

تنسيق العمل المشترك

١١- خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الشعبة تعاونها الفعال وعملها المشترك مع المنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك ممثلو خدمات مراجعة الحسابات الداخلية (RIAS) للمنظمات التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ويذكر على وجه الخصوص ما يلي:

- شاركت في فريق صياغة لإعداد وثيقة لممثلي خدمات مراجعة الحسابات الداخلية حول "الكشف للدول الأعضاء عن تقارير مراجعة الحسابات الداخلية"؛

- وشاركت في مؤتمر المحققين الدوليين الثامن الذي نظمه المكتب الأوروبي لمكافحة الغش في مايو/أيار ٢٠٠٧ بفيينا؛

- وواصلت مشاركتها الفعالة في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وهو فريق مشترك بين الوكالات لفائدة مهنيي التقييم في منظومة الأمم المتحدة؛

- واشتركت في رئاسة مجموعة العمل الخاصة بالإدارة القائمة على النتائج والتابعة لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وساعدت على إعداد تقرير حول "دور التقييم في الإدارة القائمة على النتائج في منظومة الأمم المتحدة"؛

– وكانت عضوا في اللجنة التنظيمية وتولت بعض مسؤوليات الاستضافة للاجتماع السنوي لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم الذي انعقد في أبريل/نيسان ٢٠٠٧ في جنيف؛

– وشاركت في حلقة عمل مجموعة جنيف وألقت محاضرة في يوليه/تموز ٢٠٠٧ حول أفضل الممارسات المتعلقة بلجنة التدقيق.

رابعا – موارد الرقابة والتخطيط لأنشطتها

١٢– ظلت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة تؤدي مهماتها بموارد بشرية محدودة جدا. وشهدت الفترة قيد النظر مجموعة من الأنشطة المهمة والعاجلة شملت الحاجة إلى تنفيذ ميثاق الويبو بشأن التدقيق الداخلي والنظر في مراجعته وتوفير الدعم للجنة الويبو للتدقيق وتزايد عبء العمل المثقل فيما يتعلق بإجراءات التحقيق وإعداد تقرير أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٦ واستكمال سياسة الويبو بشأن التقييم. ولا تزال الشعبة تفتقر إلى الموارد اللازمة لأداء كل مهماتها العاجلة جدا كقدرتها على تنفيذ برنامج سليم للتدقيق الداخلي بالاستناد إلى تقييم مفصّل للمخاطر، وتنفيذ أنشطة التقييم والفحص، والتخلص من الكم الهائل من قضايا التحقيق المتراكمة.

١٣– ويقتضي ميثاق التدقيق الداخلي (الفقرة ٢٣) تعليقات المدقق الداخلي على مدى كفاية الموارد المخصصة للرقابة الداخلية في المنظمة. وليس لدى الشعبة لا الموارد البشرية ولا المالية الكافية[٣] لضمان التنفيذ الفعال لوظائف الرقابة الداخلية وتمكين الشعبة من تحقيق الأهداف المحددة في ولايتها. وينبغي أن تشمل تلك الموارد الزيادة المقررة في عدد الوظائف بل وأيضا مستوى جيدا من الموارد الأخرى بما يمكّن من مواصلة التعاقد مع المتخصصين المعنيين حسب الضرورة وتطوير تقنيات التدقيق والتحقيق بمساعدة الحاسوب واستعمال تلك التقنيات وتنفيذ خطط عمل قائمة على تحديد المخاطر.

١٤– ووفقا لميثاق التدقيق الداخلي (الفقرة ٢٥)، فإن المدير العام هو الذي يضمن، بالتشاور مع "المدقّق الداخلي" (أي مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة)، أن تضمّ وظيفة التدقيق الداخلي في الويبو (التدقيق والتحقيق والفحص) موظفين مهنيين يتحلون بما يكفي من المؤهلات والخبرة والدراية المهنية. وتنص وثيقة البرنامج والميزانية المعدّلة للفترة ٢٠٠٦–٢٠٠٧ فعلا على تعزيز موارد الشعبة بوظيفتين اثنتين (وظيفة مقيّم مهني ووظيفة خدمات مكتبية) قبل نهاية ٢٠٠٧. بيد أن إجراء التعيين قد تأخر بانتظار موافقة الجمعية العامة على الميزانية المعدّلة. ويؤمل أن تحتوي ميزانية الفترة ٢٠٠٨–٢٠٠٩ على زيادة كبيرة في موارد الشعبة لأغراض التدقيق الداخلي. والتمس أن تكون للشعبة، في أقرب وقت ممكن من سنة ٢٠٠٨، ستّة وظائف مهنية بموظفيها بالإضافة إلى المدير.

---

(٣) تبلغ ميزانية شعبة التدقيق الداخلي والرقابة ٠,٣٦ في المائة من مجموع نفقات الويبو وفقا لاعتمادات وثيقة البرنامج والميزانية الأصلية للفترة ٢٠٠٦–٢٠٠٧. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المرفق السابع من تقرير وحدة التفتيش المشتركة حول *ثغرات الرقابة* (الوثيقة JIU/REP/2006/2) يشمل مقارنة لمنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على أساس ميزانية الرقابة الداخلية كنسبة مئوية من الميزانية الإجمالية مع بيان إن كانت تلك النسبة تقع داخل المستوى المنشود أو خارجه حسب اقتراح وحدة التفتيش أي ٠,٧ في المائة تقريبا. ويضع المرفق الأول من تقرير وحدة التفتيش معايير وحدود لاختيار العدد المطلوب من المدققين والمحققين والمقيّمين في كل منظمة أو وكالة في منظومة الأمم المتحدة. وبتطبيق تلك الحدود على الويبو، يتضح أن العدد المطلوب في الويبو يتراوح بين أربعة وثمانية مدققين وبين محقق واحد واثنين وبين مقيّمين اثنين وأربعة مقيّمين (بالإضافة إلى عدد كاف من موظفي خدمات الدعم). وقد التمس أن يكون لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة ستة موظفين مهنيين، بالإضافة إلى المدير، في أقرب وقت ممكن في سنة ٢٠٠٨.

جدول الموظفين

شعبة التدقيق الداخلي والرقابة	الوظائف الإضافية حاليا[٤]	عدد الموظفين حاليا	تعليق
المدير	١	١	بدأ في يناير/كانون الثاني
التدقيق الداخلي	١	١	بدأ مدقق داخلي رئيسي (بدرجة P4) في مايو/أيار. ومن المقترح تعيين مدققين آخرين في ٢٠٠٨.
الفحص والتحقيق والنزاهة والأخلاقيات المهنية	١	–	استؤنفت إجراءات التعيين لوظيفة محقّق رئيسي (بدرجة P4). ومن المقرر إجراء المقابلات مع المرشحين في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧.
التقييم	١	–	سيرحل الشخص الذي يشغل هذه الوظيفة في أغسطس/آب للعمل في وكالة أخرى في الأمم المتحدة. وسيعيّن مقيّم إضافي في الشعبة إذا تمت الموافقة على وثيقة البرنامج والميزانية المعدّلة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.
خدمات الدعم	١	١	يقدّر أن ٣٣% من وقت مساعد المقيّم يُستغرق في عمل لجنة التدقيق. وقد تم تخصيص وظيفة خدمات مكتبية للشعبة شريطة الموافقة على وثيقة البرنامج والميزانية المعدّلة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

وكانت حركة الموظفين في الفترة قيد الاستعراض كما يلي:

- نقل المدقّق الرئيسي (درجة P5) (والمدير بالنيابة) في ٢٠٠٧/١/١٥؛
- وتقلّد مدير الشعبة (درجة D1) منصبه في ٢٠٠٧/١/١٦؛
- وتعيين مدقّق داخلي رئيسي (درجة P4) وتقلّد منصبه في ٢٠٠٧/٥/١؛
- وانتقال المقيّم الرئيسي (درجة P4) إلى وكالة متخصصة أخرى في منظومة الأمم المتحدة اعتبارا من ٢٠٠٧/٨/٣١.

[٤] تبيّن وثيقة البرنامج والميزانية الأصلية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ خمس وظائف (٤ في فئة المهنيين و ١ في الخدمات العامة).

١٥- وشهدت الفترة قيد الاستعراض استعانة أكثر بخدمات المتعاقدين لأداء أنشطة رقابة متنوعة (ثلاث تحقيقات وتدقيق واحد وفحص واحد). ومن المقرر الاستعانة بموظفين متعاقدين في السنوات المقبلة، ولا سيما لتغطية النقص في تنفيذ أنشطة التقييم حتى نهاية هذه السنة على الأقل.

جدول الميزانية[٥]

النفقات والالتزامات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧[٦]	اعتمادات الميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧	رصيد الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
١ ٢٣١ ٠٠٦[٧]	١ ٩٥٠ ٤٠٢	٧١٩ ٣٩٥

١٦- ويذكر أن النفقات تقل بكثير عن المبلغ المعتمد في الميزانية لأن الوظائف الموافق عليها لم يتم شغلها كلها.

التخطيط

١٧- وضعت مقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (التعديل) وللفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأعدّت بيانات برنامج الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة (البرنامج ٢٤) بموافقة المدير العام. وعرضت على المدير العام أيضا الاقتراحات المتعلقة بتعيين موظفي الشعبة كي يفي بمسؤولياته بشأن التوظيف وفقا للفقرة ٢٥ من ميثاق التدقيق الداخلي. وقد أعدّت صيغ أوّلية لخطط عمل رفيعة المستوى بشأن جميع أنشطة الرقابة مع بيان المخاطر. وللمساعدة على وضع سلم أولويات في أنشطة التدقيق الداخلي، أعدت خطط عمل أكثر تفصيلا لما تبقى من أعمال التدقيق الداخلي لسنة ٢٠٠٧ بانتظار تعيين المدقق الداخلي الجديد. ويجري حاليا العمل على وضع استراتيجية شاملة للتدقيق الداخلي وتقدير شامل لاحتياجات الويبو فيما يتعلق بالتدقيق بالاستناد إلى نموذج لتقييم الخطر أعدّ خصيصا للويبو. ومع نهاية السنة، سوف تعدّ خطة للتدقيق وخطة للتقييم والفحص لسنة ٢٠٠٨.

خامسا – نحو المستقبل

١٨- ترد أدناه بعض الأهداف والتحديات الرئيسية للفترة المقبلة. ويعتمد تحقيق تلك الأهداف بقدر كبير على إيجاد حلول سريعة لقضايا الموارد والموظفين المذكورة سلفا.

التدقيق الداخلي

١٩- العمل الأكثر إلحاحا فيما يتعلق بالتدقيق الداخلي هو إجراء مزيد من التدقيقات المخصّصة كي يتسنى تقديم الضمانات الملائمة للمدير العام والدول الأعضاء حول فعالية الرقابة الداخلية في الويبو. وقد ابتدأ التدقيق في النظام الجديد للمشتريات ومشروع البناء الجديد، ويؤمل الشروع في تدقيق الأمن المعلوماتي قبل نهاية السنة. وهناك العديد من المجالات المهمة ذات المخاطر العالية في الويبو لم تخضع من قبل لأي تدقيق من قبل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة. وفي سنة ٢٠٠٨، من المقرر

---

(٥) بالفرنكات السويسرية.
(٦) حتى ٢٠٠٧/٦/٢٣.
(٧) يشمل تكلفة التدقيق الداخلي بمبلغ قدره ٠٠٠ ٦٥ فرنك سويسري.

الشروع في أعمال التدقيق الداخلي لأنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي وسيشمل ذلك كلا من أعمال الأنظمة وإيراداتها.

٢٠- وبموازاة مع أعمال التدقيق، من المهم مواصلة إعداد دليل ومبادئ توجيهية وغيرها من وثائق الدعم العملية حول التدقيق الداخلي بغية المساعدة على ضمان مستوى ملائم في نتائج التدقيق المحققة.

التحقيق

٢١- لا بدّ من التصدي للتراكم المفرط في حالات التحقيق والتعجيل في معالجتها بسرعة وبالموارد والخبرات الملائمة. ومن الأعمال التحضيرية المهمة، الشروع في وضع مواصفات ودليل عملي أكثر تفصيلا للتحقيق، بالاسترشاد بالمبادئ التوجيهية الموحدة للتحقيقات التي اعتمدها مؤتمر المحققين الدوليين في سنة ٢٠٠٣. وبالإضافة إلى ذلك، ستتقدم الشعبة أيضا في أعمال مهمة أخرى في مجال الامتثال للمعايير وذلك في أقرب وقت ممكن خلال الفترة المقبلة وهي: تنفيذ سياسة الكشف المالي والكشف عن تضارب المصالح وسياسة الإعلان المالي، ووضع إجراءات الإنذار وبدء العمل بها، وتوجيهات مخصصة للتوجيه والتوعية بشأن مكافحة الغش.

الفحص

٢٢- من المرتقب في نهاية سنة ٢٠٠٧ أن تكون الإدارة العليا في الويبو قد فرغت من النظر في نتائج فحص نظام الويبو بشأن النزاهة والأخلاقيات المهنية من قبل الشعبة (وقد سبق الاتفاق على ضرورة إنشاء مجموعة عمل لأداء تلك المهمة) ومن المنتظر أن يكون الاتفاق قد وقع على خطة عمل للأخذ بالتوصيات الناتجة عن الفحص للمساعدة على جعل تلك الإجراءات والأنظمة أكمل وأقدر على الردع وأكثر تكاملا. ومن المهم بالنسبة إلى الويبو أن يكون نظامها بشأن النزاهة والأخلاقيات المهنية كاملا مكتملا (بما في ذلك إمكانية التحقيق في المخالفات بسرعة وفعالية) وأن يكون جاهزا للتطبيق الكامل في أقرب وقت ممكن لدعم إدارة أحسن لإجراءات إحقاق الحق والامتثال والانضباط في المنظمة.

التقييم

٢٣- سيكون التنفيذ السريع والفعال لسياسة الويبو الجديدة بشأن التقييم الخطوة الأولى الحاسمة في الشروع من جديد في التقييم المستقل في الويبو. ولا بدّ الآن من الإسراع في وضع خطة تقييم لفترة سنتين كأساس لأعمال التقييم التي ينبغي بدؤها. وبصورة خاصة، ستحتاج الدول الأعضاء والويبو إلى تقييمات مستقلة للمساعدة على ضمان التنفيذ الفعال والسليم لجدول أعمال التنمية الجديد. ومن باب الحيطة والحذر والحكمة في الإدارة العزوف عن أي استثمار كبير في جدول أعمال التنمية أو تمويل أنشطة إنمائية معزّزة قبل إرساء القدرات السليمة للتأكد من أن ذلك هو الذي ينبغي عمله وأن تلك الطريقة هي التي ينبغي اتباعها. وسيؤدي التقييم المستقل دورا حيويا في المساعدة على تقدير الإنجازات والنتائج وتحديد الممارسات الجيدة والعبر كي يحقق ذلك العمل أكبر قدر ممكن من النجاح.

سادسا – الخاتمة

٢٤- شهدت الفترة قيد الاستعراض الكثير من العمل المفيد والبناء على يد سلفي وعلى يدي أنا أيضا من أجل إنشاء إدارة رقابة قوية ومستقلة. ولدينا ميثاق جيّد للتدقيق الداخلي والتحقيق والفحص. وقد وافق المدير العام على صيغة أولى من سياسة الويبو بشأن التقييم (انظر المرفق). ولا يزال أمامنا

العمل الكثير في هذا المضمار ولا بد من إنجازه بسرعة أكبر وإلحاح أكثر مما سبق. ورغم الجهود الحسنة والتخطيط الحميد من مختلف الهيئات وواضعي السياسات فإن قلة الموارد (ولا سيما من الموظفين) تعني أن أعمال التدقيق الداخلي والرقابة تظل أدنى من المستوى المناسب والفعال في الويبو. ومن دواعي القلق أنه بعد مرور سنتين تقريبا من اعتماد ميثاق التدقيق الداخلي لا يزال عدد الموظفين غير كاف لأداء كل ما يلزم من أعمال التدقيق والتحقيق والتقييم في المجالات الخطيرة والملحة جدا. ويؤمل أن تبذل كل الجهود لضمان توفير الموارد الكافية لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة حتى تصبح هيئة موثوق بها وفعالة في أقرب الآجال.

[يلي ذلك المرفق]

ANNEX

المرفق

سياسة الويبو بشأن التقييم

مقدمة

١- تضع سياسة الويبو بشأن التقييم (المشار إليها فيما بعد بعبارة "سياسة التقييم") إطار العمل لوظيفة التقييم في المنظمة العالمية للملكية الفكرية وترمي إلى تعزيز المبادئ التوجيهية الداخلية المعمول بها حاليا لأغراض التقييم.

٢- وتأتي هذه السياسة عقب موافقة الجمعية العامة للويبو في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ على ميثاق الويبو بشأن التدقيق الداخلي والذي ينص على أن التقييم "يخضع لإطار السياسة العامة الذي يخرج عن نطاق هذا الميثاق"[١]. وتأتي سياسة التقييم لتستكمل ميثاق الويبو بشأن التدقيق الداخلي وتساعد على ضمان انصياع جميع وظائف الرقابة في الويبو لمبادئ توجيهية مناسبة.

٣- وقد أعدت سياسة التقييم وفقاً لأفضل الممارسات الدولية ومع مراعاة قواعد ومعايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة كما اعتمادها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم[٢] بالإضافة إلى غير ذلك من الممارسات الحسنة على الصعيد الدولي.

٤- والغرض المنشود من سياسة الويبو بشأن التقييم إقامة إطار شامل للتخطيط للتقييم وإجرائه، فضلاً عن استخدام معلومات متأتية من عمليات التقييم ضمن نظام الإدارة القائمة على النتائج والمطبقة في الويبو. كما ترمي سياسة التقييم إلى تعزيز استحداث المعلومات ذات القيمة الإضافية لأغراض التقييم واستخدامها لأغراض "١" عمليات اتخاذ القرار بشأن تحسين أنشطة الحاضر والمستقبل؛ "٢" ورسم السياسات ومراجعتها على يد الدول الأعضاء؛ "٣" ومراقبة الإدارة على يد المدير العام. وتشدد السياسة على أن التقييم مسؤولية تقع على عاتق المنظمة وتركز على استخلاص العبر والتزام المساءلة وتنسحب على أعمال التقييم التي تنجز في المنظمة برمتها.

٥- ويرد في سياسة التقييم وصف ما يلي: مفهوم التقييم ودوره داخل الويبو، ودور مديري البرامج والمشروعات ومسؤولياتهم وكذا وحدة التقييم[٣]، وتحديد الأولويات لأعمال التقييم والتخطيط لها وإداراتها وتنفيذها ورصد ميزانية لها ومتابعة تنفيذها والاستفادة منها.

---

(١) الوثيقة A/41/11 المرفق الثاني الصفحة الأولى الحاشية الأولى.

(٢) بما في ذلك المبادئ التوجيهية الأخلاقية للقائمين بالتقييم في الأمم المتحدة.

(٣) توضيحاً للفروقات بين مختلف وظائف الرقابة وأنشطتها، ولا سيما التدقيق الداخلي والفحص والتحقيق والإجراءات والتقييم بشأن النزاهة والأخلاق، من المعتزم إنشاء وحدة مركزية للتقييم داخل شعبة الرقابة الداخلية (ويشار إليها فيما يلي بعبارة "وحدة التقييم").

تعريف التقييم ودوره

٦- التقييم عبارة عن جرد موضوعي ومحايد ومنتظم لنشاط أو مبادرة أو مشروع أو برنامج أو استراتيجية أو سياسة أو وحدة أو قطاع، سواء كان ذلك ممولاً من الميزانية العادية أو من خارجها[٤] (ويشار إلى تلك الأنشطة مجتمعة باصطلاح "الأنشطة") ويرمي التقييم إلى تحديد مدى وجاهة جميع أنشطة الويبو وفعاليتها ووقعها وجدارتها واستدامتها. ويفحص القائم على التقييم الإجراءات والعوامل الظرفية لفهم الأسباب التي أدت إلى تحقيق النتائج المرتقبة وما مدى تحقيقها وما هو وقعها الفعلي. ويراد بالتقييم أيضا فحص النتائج التي لم تكن منشودة.

٧- وينظر المكلف بالتقييم في ما ينجز من أمور سليمة ويتأكد من أن إنجازها قد تم على الوجه السليم. كما يمحص الأسباب والمبررات الداعية إلى إنجاز الأنشطة ويقيّم فعالية تحقيق النتائج المرتقبة وينظر في فعالية استخدام المعطيات لتحقيق النتائج. وأخيراً، يوصي المُخوّل بالتقييم ويقترح سبل أفضل لتحقيق النتائج المرتقبة ويبحث في سبل بديلة وممارسات جيدة وعبرة مستخلصة.

٨- والتقييم أداة إدارية تكفل الحصول على ردود موضوعية ومعلومات ذات قيمة مضافة وإلمام بالأمور لفائدة مديري البرامج والمشروعات والدول الأعضاء بشأن وجاهة المؤسسة المعنية وأدائها وتحقيق النتائج واستدامتها واستخدام الموارد والوقع المحقق والممارسات الجيدة. ويسمح التقييم بالاستفادة من المعلومات في إعداد الخطط والبرامج والميزانية والتنفيذ ورفع التقارير ويساهم إسهاما أساسياً في ضمان الإدارة الهادفة إلى النتائج. ويسهم التقييم أيضا في تحسين أداء الأنشطة الجارية واللاحقة وتعزيز الفعالية المؤسسية والإنمائية.

٩- ولا يُبتغى منه تقييم أداء الأفراد على المستوى الشخصي.

١٠- وبفضل المعلومات المؤيّدة بالأدلة، يكون التقييم عنصراً مهماً لتكوين المعرفة واستخلاص العبر في المنظمة. ويدعم التقييم أيضاً إمكانية المساءلة ويضمن الشفافية.

المبادئ التوجيهية للتقييم

١١- من المعتزم تصميم عملية التقييم بحيث تكفل إتاحة المعلومات الجيدة والموثوقة في الوقت المناسب. وستصاغ مواصفات كل عملية تقييم بوضوح مع بيان تفاصيل نوع التقييم والطريقة المعتزم اتباعها في تنفيذه والجهات المساهمة فيه.

١٢- وسينجز التقييم بطريقة محايدة وشفافة تقوم على مبدأ المشاركة، بحيث يشارك أصحاب الشأن في عملية التقييم برمتها. وإذا اختلفت آراؤهم، وجب بيان الاختلاف في تقرير التقييم.

١٣- وسينجز التقييم مع إيلاء الاعتبار الواجب للمعتقدات والعادات والتقاليد الخاصة بجميع المعنيين، مع ضمان السرية لهم وكتمان أسمائهم.

---

[٤] يمكن تقييم الأنشطة الممولة من خارج الميزانية بناء على طلب الجهات المعنية وبالتعاون معها.

١٤- وستشمل تقارير التقييم النتائج المستخلصة استناداً للوقائع وكذلك الاستنتاجات والتوصيات والدروس المستفادة. وسيُعرض التقرير بطريقة تُيسر سبل الحصول على المعلومات وفهمها.

أنواع التقييم

١٥- التقييم نوعان هما تحديداً التقييم المستقل والتقييم الذاتي.

١٦- وقد ينطوي التقييم المستقل على ما يلي:

- تقييم البرنامج: وهو يركز تركيزاً معمقاً على أداء برامج الويبو كما هو محدد وارد في وثيقة البرنامج والميزانية للويبو؛

- التقييم العام: ويبحث القائم به في مسائل لها تداعيات على صعيد المنظمة بأسرها كما يتناول مواضيع شاملة؛

- التقييم في حد ذاته: يدرس أثر الأنشطة التي تضطلع بها أمانة الويبو في مجالات محددة من عملها.

١٧- وسيتكفل مديرو البرامج والمشروعات بإجراء تقييم ذاتي لبرامج ومشروعات الويبو بما يتفق مع مناهج التقييم المعتمدة في الويبو ومبادئها التوجيهية وإجراءاتها.

تحديد المسؤوليات لأغراض التقييم

١٨- سيكون التقييم جزءاً لا يتجزأ من الثقافة المؤسسية السائدة في الويبو. وسيكون الالتزام صارماً على كافة المستويات في المنظمة لضمان تخطيط التقييم تخطيطاً فاعلاً وإجرائه والاستفادة منه.

١٩- وسيتكفل مديرو البرامج والمشروعات تحديداً بما يلي:

(أ) اعتماد سياسة الويبو وإجراءاتها في التقييم وما تتبعه هذه المؤسسة من منهجية ومبادئ توجيهية وتطبيقها جميعاً؛

(ب) تزويد فريق وحدة التقييم والخبراء الاستشاريين المتعاقدين من الخارج بما يحتاجون إليه من معلومات لإجراء التقييم بطريقة شاملة وموضوعية ومحايدة وتمكينهم من إجراء اللقاءات حسبما يرونه ضرورياً؛

(ج) تحسين قدرة برامج ومشروعات الويبو على التقييم وإخضاع هذه البرامج والمشروعات للتقييم باستمرار؛

(د) إيجاد الكفاءة والقدرة المناسبتين للتقييم لدى ملاك موظفيهم؛

(هـ) إجراء التقييم الذاتي بناءً على تدابير[٥] محددة وبما يتمشى مع سياسة الويبو ومنهجيتها في التقييم؛

(و) مشاطرة نتائج التقييم على نحو ملائم واستخدامها فعلياً في المنظمة.

استقلالية وحدة التقييم

٢٠- إن وحدة التقييم بوصفها جزءاً من شعبة الرقابة الداخلية ستؤدي وظائفها بشكل مستقل عن الوظائف الإدارية الأخرى في الويبو لضمان تقديم التقارير بحيادية. كما أن أدائها للمهام سيكون بمعزل عن سائر مهام شعبة الرقابة الداخلية.

٢١- وستُؤمن لفريق وحدة التقييم وللخبراء الاستشاريين المتعاقدين من الخارج الحماية من أي تأثير لا داعي له لتمكينهم من التعبير عن آرائهم تعبيراً موضوعياً وحيادياً.

دور وحدة التقييم ومسؤولياتها

٢٢- سيتكفل مدير شعبة الرقابة الداخلية بأن تقوم وحدة التقييم بما يلي:

(أ) تشكيل فريق لإجراء التقييم يتمتع بالأسس التربوية الوجيهة والكفاءة والتدريب في مجال التقييم فضلاً عن خبرة العمل المهنية؛

(ب) إدارة عمل الخبراء الاستشاريين الخارجيين المعنيين بالتقييم؛

(ج) إعداد استراتيجيات التقييم وإجراءاته ومنهجيته ومبادئه التوجيهية المعمول بها على صعيد المنظمة بكاملها وتحديثها أيضاً بما يتمشى مع التطورات والممارسات السليمة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

(د) تقديم النصح والإرشاد إلى مديري البرامج والمشروعات لتعزيز قدرة برامج ومشروعات الويبو على التقييم؛

(هـ) تقديم الدعم المناسب والضمانات من حيث النوعية لمديري البرامج والمشروعات من أجل تخطيط التقييم الذاتي وإجرائه والاستفادة منه؛

(و) إعداد خطة تقييم كل سنتين؛

(ز) تحديد الاختصاصات لأغراض كل تقييم مستقل بالتشاور الكامل مع مديري البرامج والمشروعات وعرض هذه الاختصاصات على المدير العام للتصديق عليها؛

(ح) إجراء التقييم المستقل وإدارته بما يتمشى مع خطة التقييم؛

(ط) إعداد تقرير سنوي بالتقييم؛

---

[٥] تُحدد هذه التدابير بعد التصديق على سياسة التقييم.

(ي) إدارة ميزانية وحدة التقييم إدارة فاعلة؛

(ك) الإقرار بنتائج التقييم قبل استكمال التقارير المتعلقة به ومناقشة الاستنتاجات والتوصيات مع مديري البرامج والمشروعات المعنيين ،وعند الاقتضاء، أصحاب الشأن المشاركين في ممارسات التقييم لضمان الحصول على تقارير عادلة وواقعية ومفيدة؛

(ل) وضع آليات ملائمة وسهلة الاستخدام لإجمال العبر المستفادة ونشرها وإشاعتها؛

(م) الشروع في التوعية بالتقييم وأنشطة تكوين الكفاءات داخل الويبو وإعداد خطط التقييم وتنفيذها ومساعدة مؤسسات الملكية الفكرية في الدول الأعضاء ، عند الاقتضاء، بالتعاون مع قسم الدعم التقني وتكوين الكفاءات من أجل تحسين قدرات هذه المؤسسات على التقييم؛

(ن) إعداد قائمة بالمكلفين بالتقييم المستقلين من الخارج وتجديدها بما يلائم أنشطة التقييم في الويبو؛

(س) إعداد موقع إلكتروني عام للويبو يتناول مسائل التقييم وتحديث هذا الموقع؛

(ع) تبادل المعلومات والتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ومنظماتها حسبما تقتضي الضرورة بوصف هذا الأمر أمراً مركزياً للتقييم في الويبو؛

(ف) المساهمة، عند الاقتضاء، في عمليات الإدارة القائمة على النتائج في الويبو وضمان النوعية وتقديم النصح أثناء تصميم أطر التقييم الخاصة بوثيقة البرنامج والميزانية للويبو (الأهداف والنتائج المتوقعة ومؤشرات الأداء) والاعتماد على إسهامات مديري البرامج في إعداد تقارير عن أداء البرامج ترفع كل سنتين إلى الدول الأعضاء في الويبو لإقرار البيانات المتعلقة بالنتائج؛

(ص) إحاطة المدير العام علماً بحالات السلوك الشائن الخطيرة أو أي إساءات تنجم عن التقييم.

تخطيط التقييم المستقل

٢٣- سيرفع مدير شعبة الرقابة الداخلية إلى المدير العام خطط التقييم كل سنتين للتصديق عليها. وستشير الخطط إلى ما ستجريه وحدة التقييم خلال فترة السنتين من تقييم مستقل. وستستند أولويات التخطيط إلى تقييم المخاطر وفداحتها والحاجة إلى التقييم. وسيشمل التقييم كافة برامج الويبو فيما يتصل بأهدافها الاستراتيجية[٦] التي ستقيَّم كل ست سنوات على أقل تقدير وقد تُقيَّم البرامج الضخمة مراراً وتكراراً. وسيرد في الخطط تقديراً بالموارد المطلوبة لتنفيذها.

[٦] كما يحدده إطار الويبو الاستراتيجي.

الموارد لأغراض التقييم

٢٤- ستُزوَد وحدة التقييم بالموارد البشرية الكافية لتمكينها من أداء مهامها بما يتفق مع سياسة التقييم في الويبو. وستخصص موارد كافية من غير الموظفين لضمان توفر الأموال الكافية من أجل تخطيط التقييم والإبلاغ عنه ونشره ومتابعته بما يتمشى مع خطة التقييم لفترة السنتين. ولا بد أن تكون الميزانية الكلية للتقييم جزءاً من برنامج وميزانية الويبو عن فترة السنتين.

٢٥- وستخصص الموارد الكافية أيضاً لأعمال تقييم تكوين الكفاءات والأنشطة التدريبية.

٢٦- وستكون الموارد الضرورية مُدمجة في ميزانيتي البرامج والمشروعات المخصصة لها كي يتمكن مديرو البرامج والمشروعات من إجراء التقييم الذاتي الفعال.

الإبلاغ والكشف والنشر

٢٧- سيكون مشروع التقارير المتعلقة بالتقييم المستقل المعدِّ في إطار خطة التقييم موضع تشاور مديري البرامج والمشروعات وسيُبرز التقرير تعليقاتهم على الموضوع حسب الأصول.

٢٨- وسيرفع مدير شعبة الرقابة الداخلية إلى المدير العام تقارير التقييم في صيغتها النهائية وسيَرِدُ طيها قائمة نشر مقترحة تتعلق بالتقرير لكي يصدق عليها المدير العام.

٢٩- وسيُنظم تقرير سنوي بالتقييم يتعلق بتنفيذ خطة التقييم وسيُجمل كافة أنشطة التقييم والدروس المستفادة والتقدم الحاصل في تنفيذ توصيات التقييم المتفق عليها. وسيُرفع التقرير السنوي بالتقييم إلى المدير العام ويُعرض على الجمعية العامة للويبو.

متابعة نتائج التقييم والاستفادة منها

٣٠- سيجري إعداد رد واضح على التقييم من خلال إنشاء آليات مناسبة لتحصيل نتائج التقييم في الويبو ومعالجتها ونشرها وذلك من أجل ضمان توثيق الخبرة والمعرفة المكتسبتين من العمل السابق والاستعانة فعلياً بالدروس المستفادة في الإدارة لتحقيق النتائج.

٣١- وسيُعتمد على آلية داخلية لضمان متابعة التوصيات المتفق عليها وتنفيذها في الوقت المناسب. وسيتحمل مديرو البرامج والمشروعات المسؤولية عن تنفيذ توصيات التقييم المتفق عليها.

استعراض السياسة

٣٢- ستُستعرض السياسة في غضون فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تبنيها مراعيةً الدروس المستفادة من تطبيقها والمستجدات الدولية في مهنة التقييم.

[نهاية المرفق والوثيقة]